

## أوضاع السوريين المهجرين قسرا بالجزائر

### - دراسة نقدية لأدبيات البحث -

#### Conditions of forcibly displaced Syrians in Algeria

#### A critical study of the research literature

مختبر البحث في علم النفس وعلوم التربية كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة وهران/2 الجزائر.	علم النفس التربوي	أ.د. ياسين أمينة * <a href="mailto:yacine.amina@univ-oran2.dz">yacine.amina@univ-oran2.dz</a>
DOI: 10.46315/1714-012-001-036		

الإرسال: 2021/06/20 القبول: 2021/09/21 النشر: 2023/01/16

**ملخص:** يهدف هذا البحث إلى الكشف عن انعكاسات الهجرة القسرية على الأوضاع المعيشية للسوريين المقيمين بالجزائر، من خلال تقنية السبر المسحي لأدبيات البحث المنشورة على المنصة الحكومية للدوريات العلمية. وتوقعت الباحثة أن يقدم الأكاديميون جملة من طرق المعالجة الإيجابية للملف السوري، والتوصيات المفيدة لتحسين أوضاع لجوء السوريين بالبلد الجديد. وأسفرت النتائج عن إقرار تكفل كبير أبدته السلطات وتضامن شديد للشعب الجزائري، والمجتمع المدني، سهل على السوريين عملية الاندماج في المجتمع، ومع ذلك يعتبرها السوريون غير كافية، خصوصا ما يتعلق منها بالحصول على صفة اللجوء. ومعالجة أثر الاستئصال الثقافي مع تسجيل بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي يشتكي منها السوريون. وينتهي البحث بتقديم مجموعة من التوصيات مستخلصة مما قدمه الأكاديميون في دراساتهم.

**كلمات مفتاحية:** المهجرون قسرا؛ اللاجئون السوريون؛ أدبيات الأكاديميين؛ السبر المسحي؛ الاندماج الاجتماعي.

#### Abstract:

This research aims to reveal the repercussions of forced migration on the living conditions of Syrians residing in Algeria, through a survey technique of research published on the government platform for scientific journals.

The researcher expected that the academics would present treatment methods and useful recommendations to improve the refugee situation in the new country.

The results yielded a great solidarity shown by the authorities, the Algerian people and civil society, which made it easier for the Syrians to integrate into society, yet they consider it insufficient, especially with obtaining refugee status. Addressing the impact of cultural eradication, and some bureaucratic. The research ends with a set of recommendations extracted from previous studies.

**Keywords:** Forcibly displaced, Syrian refugees, academic literature, survey, social integration.

## 1- مقدمة:

إن الحقل المعرفي لهذا العمل يندرج في إطار الدراسات النفس – اجتماعية والأنثروبولوجية، حيث أنه منذ ما يزيد عن العقد من الزمن شهد الجميع ما عاشته الأقطار العربية من تحولات سياسية وأمنية واجتماعية، بدء بالثورات والحركات الشعبية (ما سمي بالربيع العربي)، إلى إطاحة لبعض الأنظمة، وما سادها من مظاهر الحرب والدمار، إلى ما انجر عنه من أوضاع اجتماعية اتسمت في مجملها باللا أمن، والخوف اللذان دفعا بالآلاف من المواطنين إلى هجرة أقل ما يقال عنها أنها قسرية، وفرضت عليهم للنجاة بأرواحهم، وممتلكاتهم.

وجراء الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، طلب الملايين من المدنيين اللجوء إلى دول أخرى (IDMC, 2016)، حيث أشار باتلر Butler، إلى تسجيل ما يعادل 21.3 مليون لاجئ في العالم عند نهاية 2015، يشكل السوريون والصوماليون والأفغانيون نصفهم تقريبا (باعتيد، م، 2018، 114).

وعلى غرار جملة من دول الجوار شهدت الجزائر نزوحا مكثفا للجالية السورية إلى أراضيها، الفارة من ويلات الحرب، بحثا عن لجوء آمن بالبلد الجديد. وقد بلغ حجم السوريين الذين لجؤوا للجزائر إلى غاية نهاية سنة 2012، (12000 شخص) وفق الإحصائيات الرسمية. وهناك إحصائيات أخرى أوردتها بعض الكتاب السوريين تشير إلى ما يقارب (40000 لاجئ) ممن وفدوا إلى الجزائر منذ سنة 2011 (قومان، 2017، 5).

وعليه استقر الأفراد والأسر، وحاولوا أن يجدوا لأنفسهم متنسعا من العيش، مثل إقامة الشركات والأعمال التجارية، "فحسب إحصاء المركز الوطني للسجل التجاري، حلت الجالية السورية في المركز الثاني بعد الجنسية الفرنسية في عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وذلك ب 1188 شركة" (قومان، 2017، 5).

إلا أن الأمر لم يكن بالسهولة بما كان، حيث تم التعامل مع قضية اللاجئين السوريين ابتداء من سنة 2013 بحذر، خوفا من التدايعيات الأمنية على الأمن القومي للبلاد، إلى جانب صعوبة معالجة قضايا الاندماج، وقضايا التأهيل، والحماية، والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية.

## مشكلة البحث:

وفي هذا الشأن اهتمت المنظمات والجمعيات بدراسة أحوال هؤلاء السوريين المهجرين قسرا من بلدانهم، وعلى رأسهم الأكاديميون وذلك من عدّة زوايا بحثية.

وعليه تطرح الباحثة الإشكالية التالية: كيف تم التعامل مع ملف اللاجئين السوريين من وجهة نظر الباحثين الأكاديميين؟ وماذا قدمت الأدبيات من طرق تكفل ومعالجة لهذا الملف وماذا اقترحت من حلول؟

وتوقعت الباحثة أن يقدم الأكاديميون جملة من طرق المعالجة الإيجابية للملف السوري، والتوصيات المفيدة لتحسين أوضاع لجوء السوريين بالبلد الجديد.

#### أهداف البحث:

أ- القيام بدراسة نقدية مسحية لمختلف الأدبيات المحلية التي درست موضوع الهجرة القسرية للسوريين بالجزائر.

ب- تحديد الأوضاع المعيشية للمهجرين السوريين اللاجئين بالجزائر.

ت- حوصلة سبل معالجة ملف الهجرة السورية القسرية، التي قدمتها أدبيات البحث المنشورة على منصة (ASJP) الحكومية (منصة الدوريات العلمية الجزائرية)

#### أهمية البحث:

أهمية البحث تكمن في أهمية الموضوع المعالج، حيث يكتسي الملف السوري شأنًا كبيرًا على صعيد الساحة الإعلامية والساحة السياسية الدولية، بعدما تشرذم شعبه بأكمله، واضطر إلى النزوح وإلى ترك بلده قسراً، وما للقضية من تداعيات أمنية عالمية.

كما يكتسي هذا البحث أهمية من خلال مجموع الدراسات والأدبيات المعالجة فيه، والتي تعكس وجهات نظر الأكاديميين وتحليلهم الخاصة بهذا الموضوع.

#### التصور المفاهيمي لمتغير الهجرة القسرية:

الهجرة من المهجر والترك، "وهي انتقال الإنسان من موطن إلى آخر" (بوزيان، 2017، 279)، عرّفها الإنسان منذ القدم، وتعني بحسب ما جاء في القانون الدولي "بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً نحو إقليم دولة أخرى بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً" (بوزيان، 2017، 280).

"فالهجرة القسرية هي هجرة إجبارية ليست اختيارية ولها أسباب قاهرة أولها الخوف من سياسة التهيب والتقتيل والإهانة" (كراغل، 2017، 295)، وللنجاة بالأرواح. وهذا الوضع أكدته حروب الصومال وأفغانستان، وكمبوديا، وسوريا على وجه خاص (عاشور، 504).

إن القانون الدولي الإنساني يصف التهجير القسري من البلاد على أنه إخلاء قسري وغير قانوني لسكان البلد، وهو نوع من التطهير في أشكاله عرقي أو ديني أو مذهبي، تقوم به مجموعات متعصبة بهدف إخلاء أراض معينة لمجموعة بديلة (هقاني، 2018، 142).

### 1.5 أوضاع المهجرين السوريين بالجزائر:

تنقل السوريون للجزائر منذ نهاية سنة 2011، سنة بدء النزاع المسلح، وإن كان قسرا، فقد اتخذ شكل هجرة غير شرعية لدى مجموعة كبيرة منهم، وخصوصا من ارتحلوا بعد سنة 2013، والقانون الجزائري يحدد تعريفا للهجرة غير الشرعية (بحسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 23 جويلية 1966) بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل".

ولا ينفي ذلك أن الكثير منهم تدفقوا على الجزائر بسبب عدم فرض تأشيرة الدخول عليهم. ولكن، ومع نهاية سنة 2015، تم فرض التأشيرة لاعتبارات أمنية، وخوفا من تهريب الأموال للمسلحين في سوريا، وبسبب ضبط محاولات الهجرة غير الشرعية للبلدان المجاورة، وجعل الجزائر نقطة عبور إلى أوروبا كذلك (هقاني، ص 145.144).

وبسبب الخوف من الاضطهاد وبحثا عن الحماية، طلب الكثير منهم حق اللجوء؛ فاللجوء هو نتيجة للهجرة القسرية، الأمر الذي دفع بالسوريين إلى البحث عن النجاة بالنفس والأمن ثم الاستقرار ومواصلة الحياة في البلد الجديد.

ما يجدر الإشارة إليه، أن السلطات الجزائرية ومنذ أول استقبال للمهجرين السوريين، لم تعزلهم عن المجتمع كما حدث في دول أخرى، بل سهلت عليهم الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ولم تحد من تنقلاتهم وتركت لهم حرية الإقامة في كامل التراب الوطني (غريب ودريس في هقاني، ص 146). كما وفرت لهم وزارة التضامن طواقم من الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين للتكفل بحالات الأطفال والنساء ضحايا الحرب والعنف، وكذا وضع بطاقيّة وطنية للمراكز التي تأوي اللاجئين. وتم ضمان لهم العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية. وقد قبل أطفال اللاجئين في المدارس الجزائرية من دون شهادة مدرسية حتى، وتطوع أفراد من الجالية السورية لمساعدة الأساتذة الجزائريين في تدريسهم للأطفال في أقسام خاصة مراعاة للخصوصيات النفسية والاجتماعية (هقاني، 148).

ولكن تبقى بعض الفئات من السوريين تعاني من صعوبة الحصول على العمل، حيث تحظر قوانين العمل لمن ليس لديه إقامة، وفي حال تم كشف عمالة بطريقة غير قانونية يتم ضبط مخالفة بحق صاحب العمل، تسعى (مخالفة تشغيل أجنبي)، وهذا الجانب من المعاناة يشتد على السوريين الفقراء الذين يضطرون للعمل في المطاعم أو في المهن الشاقة من أجل تأمين لقمة العيش لعائلاتهم.

ولكن جميع السوريين الذين أجرت معهم صحيفة "الشرق الأوسط نت" (أورينت نت) لقاء، فصلت بين التضييق الذي يتعرضون له من الحكومة، وبين الترحيب وحسن الضيافة من الشعب الجزائري الذي يتخذ موقفاً نبيلاً من معاناة السوريين. وداخل التراب الجزائري مارست الجالية السورية بعضاً من النشاطات السياسية، مثل عقدها لتجمع تضامني مع الشعب السوري بقيادة "د. فاتح الربيعي" بالعاصمة الجزائرية بمناسبة مرور عامين على ثورته، بمشاركة مثقفين وسياسيين جزائريين، وفيها تدارسوا قضيتهم، وعبروا عن عدم رضاهم عن الموقف السياسي الرسمي للحكومة الجزائرية الذي كان ميالاً للنظام، وعبروا أن تمد الجزائر الجسور مع المعارضة السورية ما دام أنها طرفاً في حل الأزمة، وليس في المشكل.

## 2- المنهج وطرق معالجة الموضوع:

استجابة لأغراض البحث، ستعمل الباحثة على معالجة الإشكالية من خلال تقنية السبر المسحي، واستغلال ما نشر من مقالات علمية ودراسات أكاديمية على منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP)، المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتحديد مواضيع البحوث والمناهج التي اعتمدها، وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات.

وهنا تقوم الباحثة بالمراجعة النقدية للأدبيات؛ حيث تنقسم أدبيات هذا البحث حسب جوانب تناول موضوع الهجرة القسرية للسوريين من قبل الأكاديميين؛ وسيتم تحليل هذه الجوانب وفق نتائج الدراسات، واستنتاجات الباحثين الأكاديميين

## نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد الدراسة المسحية، خلصت الباحثة إلى مجموعة طرق تحليل ومعالجة ملف اللاجئين السوريين، قام بها الأكاديميون، وتجزأت في الجوانب التالية الذكر:

### أولاً: التحليل القانوني:

في دراسته قام الباحث محمد بلميدوني بتحديد وضع اللاجئين ضمن القوانين الدولية والاتفاقيات المقررة بهذا الخصوص، وكذا الحماية القانونية المخصصة لهم لأن هذه الاتفاقيات هي أول من نظم المبادئ التي تحد من الانتهاكات ضد المدنيين (بلميدوني، 2017، 163)، وتمثل في اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، ثم اتفاقية جنيف للاجئين (1951)، والقانون الدولي الإنساني (1951). فلا ينبغي معاملتهم كأجانب غير شرعيين، ولا تقييد حركاتهم داخل البلد المضيف. والمثير للاهتمام أن اتفاقية جامعة الدول العربية الخاصة باللاجئين في 27 مارس 1994، لم تدخل حيز التنفيذ إلى الآن بسبب نقص التوقيعات، ومن بينها توقيع الجزائر، ولهذا يغيب التعامل مع

المُهَجَّرِينَ السوريين بصفتهم لاجئين، وإنما يستقبلون من باب الإنسانية والأخوة، ويلقون الدعم والرعاية وفق ذلك.

يخضع اللاجئون السوريون لمنظمات إنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لحماية ضحايا الحرب ومساعدتهم عند تعرضهم لمشاكل أمنية في دول اللجوء. وتوجد أيضا المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (1951)، مهمتها ضمان حق اللجوء لكل من يطلبه وإيجاد المأمن لهم، ومتابعة شؤونهم وتحسينها، وضمان العودة الاختيارية لبلدانهم.

وفي الجزائر تتكفل بهم منظمات مشابهة مثل الهلال الأحمر الجزائري، ومنظمة "أمنيستي" الجزائر، فحسب موسى: "تعتبر هذه المنظمة أن قوانين عمل الأجانب في الجزائر تراعي حقوق الإنسان وتحفظ حقوق اللاجئين في عمومهم، ولم تسجل المنظمة يوماً انتهاكات في حقهم، أو معاملة عنصرية ضدهم".

ومن جهته خاض الباحث محمد أنيس زياد، في موضوع توفير الحماية لأطفال اللاجئين، باعتماد مبدأ وحدة أسرة اللاجئ (حسب توصيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (1975))، وضمان حقهم في الحياة وفي السلامة الجسدية، بتوفير الحماية الفعلية لهم، وتلقي المساعدات الإنسانية لفائدتهم (زياد، 467)، وتوفير لهم المجال الحر لأخذ التربية الدينية المتماشية مع عقائدهم، مثلما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لسنة 1951 (مبرك، 2012، 55).

وعليه أوصى الباحث بضرورة إبرام اتفاقية تكفل جميع فئات اللاجئين أثناء النزاعات المسلحة وحصر كافة أشكال الانتهاكات المرتكبة ضد أطفالهم، وإعطاء مفهوم أكثر دقة لمصطلح لجوء الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

وحول آليات حماية اللاجئين السوريين دائما، فقد عرض الباحث "محمد الطاهر جرمون" من جامعة الوادي تحليلا للتحركات السكانية منذ بدء النزاع بسوريا، والمعاناة المتواصلة جراء مخاطر التنقل، ومشكلات الاستقبال في بلدان اللجوء التي ترفض الكثير منهم بحجة الأمن القومي، وغيرها من الحجج.

ويخلص الباحث إلى تبيان أنه ورغم دور المجتمع المدني في قضية اللاجئين السوريين الذي لا يمكن إنكاره، إلا أنه يبقى غير كاف ولا يرق لمستوى معاناة هؤلاء (جرمون، 2018، 68).

الباحث "أيوب هقاني" سعى إلى الإجابة عن مدى كفاية الدور الذي تلعبه المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتلبية إحتياجات وتطلعات المهجرين السوريين. فقد استفاد السوريون من خدمات الحماية التي توفرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الجزائر، بإخضاعهم لصفة اللجوء القانوني عند انتهاء فترة الإقامة الخاصة بهم. كما توفر لهم المساعدات الغذائية

واحتياجات الملابس والمفرش بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري، وتضامن الشعب الجزائري الذي تقبلهم بصدر رحب. ونتيجة لذلك فإن معظم السوريين بالجزائر اندمجوا في المجتمع ولديهم المأوى والتعليم والشغل) هقاني، 163-164).

وقد تناولت الباحثة "كرولين يوسف" من الجامعة اللبنانية قضية مستقبل الأطفال المهاجرين، الذين تعمل الحروب على إعاقة درب حياتهم؛ والذين يمثلون الطرف الهش في هذه الوضعية، فيحرم من حقوقه المدنية والتربوية. التعليمية، والصحية، وغيرها. وعليه تقترح الباحثة بعض الخطوات الكفيلة بحماية حقوقهم، وأهمها "تفعيل دور المجتمع الدولي في حماية على السواء، الدولة المضيفة والأطفال الوافدين إليها" (يوسف، 2018، 26-39)، وتفعيل النصوص القانونية الخاصة بحماية الأطفال من أنواع الاستغلال وضمان حقوقهم. وكذا تفعيل دور منظمة اليونسيف، والمكتب الدولي لحقوق الأطفال في كندا، ومجلس الأمن.

ثانيا: تحليل أنثروبولوجي، سوسيو.نفسى وسيكوباثولوجي:

قام الباحث لياس شرفة وزميلته ليلي بوطغان (2018، 288) بالتنبيه إلى ما للصراعات الحربية من آثار سوسيو. نفسية، يحملها معهم اللاجئين أينما حلّوا، تتخذ شكل الندوب النفسية ناجمة عن صدمات نفسية حادة، بسبب مشاهد القصف والدمار والقتل، وأشلاء الجثث المشوهة؛ "هذه الصدمات الناجمة عن الإنسان هي أقسى على الأطفال مما يتعرضون له جراء الكوارث الطبيعية وأكثر تشبها بالذاكرة. وبسبب عدم قدرتهم على التعبير عن معاشهم النفسي، يقوم العقل باختزالها الأمر الذي يؤدي إلى مشكلات نفسية عميقة، خاصة في ظل غياب التكفل بحالاتهم" (محمد، 2018).

ويردّف الباحثان أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى فقدان معظم الأسر إلى معيّلها، فينجر عنه تغييرا في قواعد السلطة داخلها، فيتلاشى لدى أفرادها الشعور بالأمان، ويتصاعد القلق نحو المستقبل الغامض، إلى جانب ما تتحمّله النساء من مسؤوليات مضاعفة. وهذا ما يتم ملاحظته على الكثير من الأسر الوافدة على الجزائر (لياس وبوطغان، 2018، 293).

ويتوقع أن تشكل هذه العوامل حازرا، في بناء العلاقات مع الآخرين والتفاعل معهم، فيصبح ومع مرور الوقت عائقا في عملية الاندماج مع البيئة الجديدة.

توصلت دراسة إبراهيم زروقي (2015، 175) إلى وجود علاقة ارتباطية بين عامل اليأس (الاغتراب) والهجرة غير الشرعية، وعلاقة ارتباطية بين فقد المعايير الاجتماعية والهجرة غير الشرعية. وهذا يجسد وضعية اللاجئين السوريين الناجمة عن درجة اليأس، وشعورهم بالاغتراب

داخل بلدهم، ومدى فقدانهم للمعايير الاجتماعية، مما أجبرهم على طلب هذه العوامل لدى بلدان أخرى.

أما الباحثان بوعون وعدوان (2013، 229) من جامعة باتنة، ومن خلال مقالهما الاستكشافي، يحاولان تبيان الآثار النفسية والعقلية التي تنتجها الهجرة غير الشرعية على الأفراد، وركزا على مفهوم "المهاجر السري من دون وثائق" الذي هو "مفهوم وصفي في أصله لكنه أخذ بعد ذلك بعداً اجتماعياً وسياسياً مرتبطاً بمفهوم الحرمان ومفاهيم المقاومة والمواجهة".

هذا الوضع يعيشه كثير من السوريين بعد توقيف منح بطاقات الإقامة وتسوية وضعية هؤلاء المهجرين قسرياً، من قبل السلطات الجزائرية نهاية 2013، فأوضحت مجموعات منهم تنتمي لفئة "المحرومين من الوثائق"! ولهذا الأمر أبعاداً اجتماعية واثروبولوجية، على أساس انقسام فئات المجتمع إلى متقبل للوجود السوري (استقبال، دعم، عناية...) أو إلى رافض وعدائي (اعتبارهم عبئاً، ومسؤولية).

كما يردف الباحثان (بوعون وعدوان، 2013، 231) البعد السيكيوباتولوجي للقضية، اعتماداً على قراءة في الأدبيات المحلية والعالمية التي أجريت على المهاجرين في مختلف دول العالم، بينت تأثير الهجرة والاستئصال من البلد الأم والظروف الوجودية الصعبة للمهاجرين، على بروز الاضطراب النفسي والعقلي، وأن كثير من المهاجرين (أفراد عينة الدراسة) حصلوا على رعاية نفسية وطبية وعقلية في مصحات مختصة... وأن هناك من أصيب بالاضطراب الذهاني، الذي ينجم حالات من الاستثارة (هيجان) وقلق مصحوب بخلط وتشويش، ونزوع نحو الشك والحذر من المحيط. إلى جانب بعض من الهلوس والهذيان الاضطهادي والأفكار الانتحارية. (مستنبطة من دراسات "كينو" 1951، "بونتي" 1983، و"بشانكي" 1991، و"هانا ديفاران. ميقاس" 1993)

وينبه الباحثان إلى ضرورة التعامل بحذر في موضوع قياس الآثار النفسية والعقلية الناجمة عن الهجرة، وتقييم الأعراض المرضية لدى المصاب ذو الخلفيات المتباينة مع الإطار المرجعي للبلد المضيف. وضرورة التنبيه للفروقات في ميدان الصحة العقلية والاضطراب العقلي بين السكان الأصليين وبين المهاجرين، فالباحث "موسستوين" (1976) مثلاً، استنتج أن الاستئصال الذي قُرض على المهاجر، يُحدث القلق الشديد Anxiety لديه، والذي بسببه تستعصي العلاقات الاجتماعية بين المهاجر ومحيطه.

يُلفت الباحثان الانتباه، إلى أن الفجوات مع الوطن الجديد والحفاظ على الانتماء دليل على سوء التوافق لدى المهاجر، والذي يميل إلى استخدام سيكولوجية التجنب، وتبني السلوك التهربى،



فيصبح الشخص يتجنب النشاطات الاجتماعية أو المهنية التي يمكن أن يكون فيها محل انتقاد أو سخرية، مع ما يحمله من مشاعر الدونية تجاه الآخرين.

الحنين هو آلية أخرى يستند عليها المهجرون، وهو في حقيقته يمثل ألم العودة، وهو اضطراب ترافقه الكآبة الحادة، تختلط فيه المظاهر العاطفية والمظاهر المعرفية المرتكزة على مخزونات الذاكرة، فحسب "ويرمان" الحنين هو تلذذ باسترجاع الذكريات الجميلة في خليط من ألم فقدان (بوعون وعدوان، 2013، 229). والمشكل أن الحنين في كثير من الأحيان يرتبط بحالات حداد غير منتهية، والتي تتسم باستحالة الاستغناء عن الموضوع المفقود في نفس درجة استحالة استثمار مواضيع نفسية أخرى. بل وحتى فقدان جزء من الأنا المثالي حسب "جهشان" سنة 1968 (Tousignant, 1992,171).

يضيف الباحثان أن المهجرين يمكنهم أن يستخدموا آلية أخرى تسمى بالجنوح كظاهرة نفسية واجتماعية، وتحدث عندما يغيب الاندماج بمجتمع البلد المستضيف، حيث يُفترض أن يندمج الأفراد ضمن الجماعات وليس العكس اندماج ثقافي، وقيمي، ومعيارى، وهذا تبعاً لما ذكره "دوركايم" في أن التناسق الاجتماعي يتم بفضل تشبع الفرد بمعايير وقيم الجماعة من خلال الضمير الجمعي والرقابة الجماعية (بوعون وعدوان، 2013، 232).

#### رابعاً: التحليل الإعلامي:

تناول الباحثة زهية يسعد بالتحليل، تسويق القضية السورية عبر وسائل الإعلام، حيث شكلت القضية السورية مادة دسمة للبرامج الاعلامية سواء المرئية، أو المسموعة، أو المقروءة، وكل يتعامل مع الموضوع وفق إيديولوجيته وتوجهاته الفكرية، ما نجم عنه المتعاطف مع الشأن السوري، والمعارض له.

تعرضت الباحثة إلى الوضع الإنساني والاجتماعي للاجئين السوريين الذين بلغ عددهم 4.8 مليون شخص عبر العالم، إضافة إلى 6.1 مليون نازح، عند منتصف سنة 2016 (تقرير الأمم المتحدة، 2017). والذين انتقلت معهم مشاكلهم إلى البلدان المضيفة، وعاشوا الحرمان والمعاناة. وقد قامت الباحثة بتحليل المواد البرمجية التي قدمت على القنوات الإخبارية العربية بما فيها الجزائرية، وتبويبها عن طريق الاستعانة بالمنهج الوصفي وأداة تحليل المحتوى للروبورتاجات والتقارير والتحقيقات، عبر فئتين أساسيتين هما الموضوعات والقيم باستخدام وحدتين للعد والقياس هما الفكرة والفقرة (يسعد، 2017، 569).

وعليه كشفت الباحثة عن الملامح العامة لصورة اللاجئين السوريين كما تسوق لها هذه القنوات، والتي تمثلت فيما يأتي:

المرتبة 1: صورة الضحية بنسبة 53.45:

المرتبة 2: صورة النموذج: بنسبة 25.86:

المرتبة 3: صورة مصدر قلق أممي واجتماعي: بنسبة 15.52:

المرتبة 4: صورة مصدر إرهابي: بنسبة 05.17:

فالمشهد الذي ترسمه القنوات الإخبارية حول وضعية اللاجئين بالدول العربية بما فيها الجزائر، مشهد سوداوي وحزين، من حيث أنهم وقبل كل شيء وقعوا ضحية التقصير في الاستقبال، وضعف في توفير ظروف العيش الإنسانية، ورعاية طبية وتعليمية لم تكن في المستوى؛ فمثلا رفض المهجرين الإقامة في "مخيم سيدي فرج" قرب العاصمة بسبب الظروف غير الإنسانية فيه، وتفضيلهم افتراش الشوارع والحدائق، أو تأجيرهم لغرف في فنادق شعبية مهترئة (الشهابي، 2012)، وكذا عائق اللغة الأجنبية الأولى بالجزائر (الفرنسية)، والتي يجهلها السوريون، أثناء التعاملات الإدارية وأثناء البحث عن العمل (موسى، 2017). وكذلك مشكل اختلاف البرامج التعليمية الذي يعوق اندماجهم.

لكن الأمر الإيجابي في ذلك، أن الإعلام العربي سَوَّق كذلك صورة النموذج الناجح للمهجرين السوريين، الذين قاموا باستثمارات في البلدان المضيفة، وساهموا في تنمية اقتصادهم، من مثل المشاريع الصناعية (صناعة الحلويات، خياطة الأفرشة) والمشاريع التجارية (مطاعم، بيع الأفرشة، بيع المصنوعات التقليدية)، وفي مجال الفنادق والسياحة، ومجال الإنشاءات والري. وهنا تقول السلطات الجزائرية إنها تستضيف على أراضيها منذ بداية الأزمة في سورية إلى غاية سنة 2017، أكثر من 40 ألف سوري حصلوا على مساعدات للإقامة وحرية التنقل والتعليم، وعلى الرعاية الطبية والسكن والحق في ممارسة الأنشطة التجارية (قومان، 2017)، "فحسب الإحصاءات، بلغ عدد السوريين الذين أسسوا تجارة خاصة نحو 13 ألف مسجل" (بودهان، 2017).

وعليه تستنتج الباحثة أن الفضايات العربية تفاعلت بشدة مع اللاجئين السوريين وعكست واقع حياتهم في الكثير من البلدان العربية. فصورت يومياتهم المليئة بالمآسي، وسوقت صورة اللاجئين كمصدر قلق اجتماعي، ومنافسين في مجال الشغل، والأخطر من ذلك تصوير السوري اللاجئ بأنه إرهابي، مما زاد في وطأة أزمة السوريين. وفي المقابل عملت بعض القنوات ووسائل الإعلام عرض النماذج الناجحة من المهجرين السوريين، الذين وجدوا لأنفسهم الشغل والمشاريع التجارية، حيث تمكنوا بنجاح من تجاوز الفروق واستغلالها للنهوض بوضعهم نحو الأحسن.

### 3- خاتمة عامة:

بعدها تم الكشف عن أنواع المعالجات لأوضاع المهجرين السوريين قسرا، من خلال التحاليل التي تقدم بها الباحثون الأكاديميون الناشرون على منصة الدوريات الحكومية (ASJP)، والذين أُلوا بمختلف جوانب حياة هؤلاء المهجرين، وقاموا بتقديم خلاصة توصياتهم واقتراحاتهم لكيفيات معالجة ملف السوريين بالبلد المضيف، ألا وهو الجزائر.

وقد اشتملت هذه الدراسات على نقاط قوة عديدة؛ إذ كشفت بالتحليل جوانب الأوضاع المعيشية للمهجرين، قانونية وسوسيو-نفسية، وإعلامية.

وأُسفرت النتائج عن إقرار تكفل كبير أبدته السلطات وتضامن شديد للشعب الجزائري، والمجتمع المدني، واحترام للمواثيق الدولية، سهل على السوريين عملية الاندماج في المجتمع، ومع ذلك يعتبرها السوريون غير كافية، خصوصا ما يتعلق منها بالحصول على صفة اللاجئ. مع تسجيل بعض الصعوبات والعراقيل الإدارية والبيروقراطية التي يشتكي منها السوريون.

إن الفجوات بين-ثقافية، يمكن أن تحدث بين مجتمعات ذات ثقافة متقاربة الأمر الذي يمكن إدراجه عند الحديث عن المُهَجَّرِين السوريين؛ فأثر الاستئصال الثقافي يساهم في ظهور الأمراض العقلية (بتأكيد من الدراسات السابقة)، ويضطر البعض منهم إلى خوض "إعادة التعلم الوجودي" مع البيئة والثقافة الجديدة. ويتبقى جزء منهم يعاني رهاب العودة للبلد الأصل، لاستمرارية سيطرة مشاعر الخوف عليهم، أو لاتخاذهم سلوكيات التهرب والتجنب. وعلى نفس الخط، يمكن لظاهرة "الحنين" أن تطفو، وتكون متلازمة مع ظاهرة الحداد، كظاهرة نفسية تتموضع بين حدود الشذوذ وحدود السواء.

وعلى ضوء ذلك، سيتم اقتراح ما يلي من التوصيات استخلاصا مما أفاد به الباحثون:

1. التشجيع على منح صفة اللجوء لهؤلاء المهجرين.
2. توفيق الرؤى وأنواع التعامل والتعاطي مع ملف اللاجئين بين السلطات وبين أفراد الشعب، الذي يبدي تضامنا أكبر مع السوريين الوافدين على الجزائر.
3. الاهتمام بالفجوات بين-ثقافية وما يسهم في المحافظة على الصحة النفسية والعقلية للاجئين السوريين.
4. تكوين ورسكلة لأعضاء جمعيات المجتمع المدني من خلال فهم دورها المنوط بها، وآليات تحقيق ذلك، لمساعدة اللاجئين على الاستقرار والعيش الكريم.
5. إنشاء مراكز إيواء تتوفر على كل شروط الحياة اللائقة حتى يقبل السوريون العيش فيها، وجعل قوانينها الداخلية أكثر مرونة.

6. إنشاء صندوق عربي لمساعدة ودعم الأسر السورية ضحايا الحروب.

7. إعلام الرأي العام المحلي والعالمي (حملات تحسيس)، بمآسي المهجرين قسرا، من خلال استغلال نتائج أديبات البحث الأكاديمية، التي تكشف انعكاسات الحروب والصراعات على الأسرة العربية وعلى صحة أفرادها النفسية، بإنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو إنشاء حسابات لمدونات أو منتديات، أو مواقع إلكترونية.

\*\*\*

#### 4- المصادر والمراجع

العربية:

- الشهابي، وائل. "اللاجئون السوريون في الجزائر: نفاق حكومي واحتضان شعبي"، أخبار الشرق الأوسط، 2012/11/10، شوهد في 2019/7/8، في: [https://www.orient-news.net/ar/news\\_show/464](https://www.orient-news.net/ar/news_show/464)
- باعبيد، محمد وأشبورن، ليندا وتام، دورا وبإدحدح، عبد الله والجمال، عبير. ضغوط ما قبل الهجرة وما بعدها والعلاقات الزوجية بين أسر اللاجئين العرب في كندا. الدوحة، قطر: معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2018.
- بلميدوني، محمد. (جانفي 1017). وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 17.
- بودهان، ياسين. السوريون بالجزائر.. نجاح وتآلق في عالم التجارة، الجزيرة نت، 2017/08/28، شوهد في 2019/7/4، في: <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/8/28>
- بوعون السعيد وعدوان يوسف. الهجرة غير الشرعية: قراءة أنثروبولوجية. سيكوباتولوجية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 13 (ديسمبر 2013).
- جرمون، محمد الطاهر. (جانفي 2017). المجتمع المدني وقضية اللاجئين السوريين. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة. المجلد 2. العدد 1.
- عاشور، موسى. أثر النزاعات المسلحة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.
- زروقي، إبراهيم. (أكتوبر 2015). الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في الخصائص والأسباب. مجلة آفاق فكرية. العدد 3.
- زياد، محمد أنيس. "وضع الأطفال اللاجئين في ظل القانون الدولي الإنساني". مجلة الحوار المتوسطي. المجلد 9. العدد 3.
- زياني، صالح. (جانفي 2019). معيقات بلورة فعالة للتعاطي مع ملف اللاجئين السوريين في البلدان المغاربية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 14.
- مناف قومان، "اللاجئون السوريون في الجزائر يؤسسون شركات وأعمال تجارية على غرار تركيا ومصر"، ن بوست، 2017/8/29، شوهد في 2019/7/6، في: <https://www.noonpost.com/content/19623>
- لياس، شرفة وبوظغان، ليلي. (2018). الآثار السوسيو. نفسية للصراعات والحروب على مختلف أفراد الأسرة العربية والعلاقة فيما بينهم. حوليات جامعة الجزائر 1. العدد 32. الجزء 1.
- ميرك، محمد. (2012). وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة. رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة الجزائر 1، الجزائر.
- محمد، ريم. "الصددمات النفسية للأطفال في الحروب... آثارها وعلاجها"، 2016/3/5، شوهد في 2019/7/9، في: [www.arabyat.com](http://www.arabyat.com)
- منظمة الأمم المتحدة. (2017). التقرير العالمي لحقوق الإنسان، شوهد في 2019/6/29، في: <http://www.un.org> موسى، عبد الحفيظ. "السوريون في الجزائر... اللغة الفرنسية تعوق اندماجهم في سوق

العمل"، العربي الجديد، 2017/06/27، شوهد في 2019/7/9، في:

<https://www.alaraby.co.uk/investigations/2017/7/26>

هقاني، أيوب. (جوان 2018). المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وأوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة. العدد 6.

ياسر، سعد الدين. "التهجير القسري في سوريا، السياسات، الأدوات والتبعات". مركز أميمة للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 2017/1/20. شوهد في 2019/7/10، في: [http://www.umayya.org/studies-](http://www.umayya.org/studies-ar/11482)

[ar/11482](http://www.umayya.org/studies-ar/11482)

يوسف، كرولين. (2018). جيل الغد في غياهب الهجرة القسرية: من ينصفهم؟، مجلة القانون، المجتمع والسلطة. مجلد 7. عدد 1.

يسعد، زهية. (ديسمبر 2017). التسويق الإعلامي لصورة اللاجئين السوريين عبر القنوات الفضائية العربية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد 31.

الأجنبية:

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC). *Global Report on Internal Displacement*.

2016. accessed at 28/8/2019, at: <http://www.internaldisplacement.org/globalreport2016/>

TOUSIGNANT, Michel.(1992). Migration and mental health: Some prevention guidelines, *International Migration*, Special issue 30.